شبكة المعلومات الجامعية

بسم الله الرحمن الرحيم

Ain Shams University Information Network
جامعة عين شمس
شبكة المعلومات الجامعية
@ ASUNET

شبكة المعلومات الجامعية

التوثيق الالكتروني والميكروفيلم

شبكة المعلومات الجامعية

جامعة عين شمس

التوثيق الالكتروني والميكروفيلم

قسم

نقسم بالله العظيم أن المادة التي تم توثيقها وتسجيلها

علي هذه الأفلام قد أعدت دون أية تغيرات

يجب أن

تحفظ هذه الأفلام بعيدا عن الغبار

في درجة حرارة من 15-25 مئوية ورطوبة نسبية من 20-40%

To be Kept away from Dust in Dry Cool place of 15-25- c and relative humidity 20-40%

كلية الحقوق

يصعب قراءة الصفحات
الاصلية

جامعة عين شمس
كلية الحقوق

الدعائم الفلسفية للمسئولية الجنائية
دراسة مقارنة

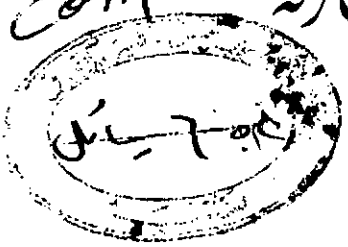

رسالة مقدمة من

هشام محمد فريد

للحصول على درجة دكتور فى الحقوق

لجنة الحكم :

الأستاذ الدكتور يسر أنور على
أستاذ ورئيس قسم القانون الجنائى بكلية الحقوق جامعة عين شمس والمشرف على الرسالة — رئيسا

الأستاذ الدكتور رءوف صادق عبيد
أستاذ القانون الجنائى بكلية الحقوق جامعة عين شمس — عضوا

الأستاذ الدكتور محمود سلام زناتى
عميد كلية الحقوق بجامعة أسيوط وأستاذ تاريخ القانون بها — عضوا

الإهـــداء

إلى أستاذى الدكتور يسر أنور على
أقدم هذه الرسالة ، ثمرة من ثمـــرات
غرسه فى طلابه مع تحية إجلال وتقدير
وعرفان بالفضل .

هشام محمد فريد

مقدمة

موضوع البحث وأهميته :

إذا كان حقا ان كل جريمة وكل حكم وكل جزاء يمثل مأساة ويثير مشكلة إنسانية بالنسبة للمجرم والقاضى والجماعة ، فان هذه المأساة المتجددة يوميا تتلخص فى كلمة واحدة هى المسئولية [1] ، تلك الكلمة التى باسمها يدان مرتكبو الجرائم ، وتثير قضية لا تعد نقطة الارتكاز فى القانون الجنائى فحسب ، بل فى القانون بأسره .

ومشكلة المسئولية الإنسانية هى احدى المشكلات التى تدخل فى تكوين نسيج حياتنا . إذ تظهر المسئولية وتتبدى فى كافة مجالات الحياة الإنسانية ، وسواء أنكرت أم أيدت فهى حجر الزاوية فى علاقاتنا مع أقراننا وخالقنا ، وكل منا يستشعرها ويتحملها ، حتى ان رجل الشارع وإن لم يعلنها ، فهو يؤكدها بسلوكه وأفعاله [2] .

---

(١) S.C. Versele, Le problème psychique de la délinquance et la «responsabilité» pénale, Rev inter CPT, Suisse, 1964, P. 258

لم تظهر كلمة المسئولية فى اللغة الفرنسية إلا فى عهد متأخر . إذ ظهرت قبيل الثورة الفرنسية ، وإن لم يتحدد وقت ظهورها بدقة . وقد وردت هذه الكلمة لاول مرة فى هذه اللغة فى « القاموس الانتقادى للغة الفرنسية » الذى أصدره القس « جون فرانسوا غيرو » فى مرسيليا عامى ١٧٨٧ — ١٧٨٨ م . انظر :

J. Henriot, Note sur la date et le sens de l'apparition du mot «responsabilité», Archives de philosophie du droit, Paris, Sirey, 1977, P. 60.

(٢) J. G, Session internationale d'études supérieures de l'institut de sciences criminelles et pénitentiaires de Strasbourg, (12-21 Janvier 1959), Rev SC, Paris, 1959, P. 473

وليس للمسئولية ــ كما أوضح المستشار مارك انسل ــ فكرة واحدة، بل لها عدة أفكار متقاربة ومتمايزة ، تتعاضد تارة ، وتتباعد تارة أخرى . فهناك فكرة فلسفية للمسئولية ترتبط بمشكلة حرية الاختيار ، وفكرة قانونية تسلم بحرية اختيار كل من المجرم والمتعاقد ، وفكرة دينية تتعلق بالخطيئة والإثم ، وفكرة نفسية تتعلق بالشعور الذاتى بالمسئولية الشخصية ، وفكرة اجتماعية قوامها تطلب إصلاح الضرر ، أو على الأقل محاسبة من تسبب بفعله فى ضرر للغير[1] . لذلك تعد المسئولية ــ كما يقول الفقيه الفرنسى « ج. م. اوسيل » ــ من أعقد الأفكار فى العلوم الاجتماعية والإنسانية وأكثرها صعوبة فى التحديد ، لأنها تتخذ معان مختلفة بحسب الشخص الذى يستخدمها[2] .

---

(١) M. Ancel, Responsabilité et défense sociale, in «La responsabilité pénale», Travaux du colloque de philosophie pénale de Strasbourg, 12-21 Janv. 1959, Paris, Dalloz, 1961, P. 359

اشار الطبيب الفرنسى « ج. جراسيه » إلى نفس المعنى بقوله ان « مصطلح المسئولية لا يستخدم فى معنى واحد لدى الفلاسفة والقضاة والأطباء. فلهذا المصطلح معان متعددة ، ويجب عدم استخدامه إلا بعد ان يوصف وذلك للدلالة على معناه فى حالة معينة » . وتنحصر أوصاف وانواع المسئولية لديه فى ثلاث هى : (أ) المسئولية الأخلاقية ، ويرتبط مفهومها بفكرة حرية الاختيار ، ويتعلق البحث فيها بالفلاسفة . (ب) المسئولية الاجتماعية ، وهى تتضمن عناصر متعددة ومعقدة ، مثل مادية الواقعة وظروفها وقصد الإضرار ودرجة خطورة المجرم ، ويتعلق بحث هذه المسئولية بالقضاة . (جـ) المسئولية فى المعنى الطبى ، وهى تتوقف وجودا وعدما على الحالة الوظيفية للخلايا العصبية . انظر :

J. Grasset, La responsabilité des criminels, Paris, Bibliothèque internationnale de science et de droit, 1908, P. 52, 53, 57 et 65

(٢) J.M. Aussel, Le concept de responsabilité pénale, in «Confrontation de la théorie générale de la responsabilité pénale avec les données de la criminologie», Travaux du colloque de science criminelle. Toulouse (30, 31 Janvier, 1er Février 1969), Paris, Dalloz, 1969, P. 100

لذلك تختلف الإجابة على التساؤل عن ماهية المسئولية بحسب كون =

والمسئولية ، كما تكشفها أضواء العلوم الإنسانية المعاصرة ، فكرة معقدة ذات جوانب متعددة ما بين دينية ونفسية وطبية وفلسفية وأخلاقية واجتماعية وقانونية [١] . لذا فهى ليست ــ كما يقول المستشار « مارك انسل » ــ مشكلة للميتافيزيقا القانونية فحسب ، بل مشكلة متعددة الجوانب التى يصعب تمييز بعضها عن البعض الآخر ، بحيث تبدو كمشكلة مشتركة بين العلوم[٢] ، وهو ما يؤدى إلى استمرار الجدل والنزاع حولها إلى مالا نهاية ، لأن من يتصدى لها كفقيه ، قد توجه إليه انتقادات من طبيعة طبية أو فلسفية [٣] .

وبرغم ان مشكلة المسئولية موضع بحث متصل من رجل الدين والأخلاقى والميتافيزيقى والعالم الاجتماعى وطبيب الأمراض العقلية والعالم النفسى والطبيب والفقيه ، إلا أنه من الطبيعى مع ذلك ــ كما يقول المستشار « مارك انسل » ــ ان نصغى بصفة خاصة لآراء فقهاء القانون الجنائى ، لأن هذا القانون هو الذى يجب ان يضع لهذه المشكلة متعددة الجوانب الحل الأكثر واقعية باعتباره القانون الذى يهتم بطريقة

= الشخص رجل دين او فيلسوف او اخلاقى او فقيه او طبيب او عالم اجتماع او عالم اجرام . انظر :

J. Graven, L'évolution de la notion de «responsabilité pénale» et ses effets, Rev inter CPT, Suisse, 1964, P. 178

ولذلك ايضا يكتنف الغموض والابهام الاستخدام اللغوى للصفة « مسئول » فى اللغة الفرنسية . وهى تستعمل تارة فى معنى ، وتارة اخرى فى معنى آخر . انظر :

M. Villey, Esquisse historique sur le mot responsable, Archives de philosophie du droit, Paris Sirey, 1977, P. 58

(١) L. Ségur, Le délinquant et le droit pénal positif, Mélanges offerts à M.L Lacoste, Bordeaux, Ed. Bière, 1963, P. 23

(٢) M. Ancel, La responsabilité pénale : Le point de vue juridique, Rev inter CPT, Suisse, 1964, P. 268

(٣) L. Ségur, ibid, P. 23 ; M. Ancel, Responsabilité.., ibid, P. 359

مباشرة بالإنسان بصفته فردا[١] • ومن ثم يجب على فقهاء هذا القانون مواجهة هذه المشكلة الدقيقة ، أى تحديد وتقدير المسئولية (الجنائية) للانسان فى ضوء مقتضيات النظام الاجتماعى[٢] •

وهنا نصادف مصدرا آخر لصعوبة وغموض مفهوم المسئولية • إذ يرتبط هذا المفهوم فى القانون الجنائى بمفاهيم وأفكار أخرى لا تتصف بالتحديد الدقيق •

إذ يرى جانب من الفقه أن مصطلح « الركن المعنوى للجريمة » يشمل كل ما ليس ماديا ، أى كل ما يتعلق بالكشف عن عقلية المجرم وشخصيته • ومن ثم يتضمن هذا المصطلح مشكلات المسئولية والقصد والإسناد والخطأ[٣] •

ويقصر جانب آخر من الفقه مفهوم الركن المعنوى للجريمة على مسألة الخطأ سواء كان عمديا أم غير عمدى • وهذا الخطـــأ هو الذى يجب استظهاره لدى المجرم كى يمكن انيخضع للعقوبة • ووفقا لهذا الرأى تكون المسئولية الجنائية التزاما بتحمل تبعة الأفعال الاجرامية والخضوع بالتالى للجزاءات المقررة قانونا • وبذا تقترب من فكرة الاسناد ، أى إمكان نسبة الفعل الاجرامى إلى مرتكبه[٤] •

ويفصل بعض الفقهاء المسئولية عن الركن المعنوى للجريمة[٥] ،

---

(١) M. Ancel, La responsabilité pénale.., ibid, P. 268

(٢) G. Levasseur, Préface à l'ouvrage de M. Élie Daskalakis : «Réflexions sur la responsabilité pénale», Paris, PUF, 1975 P. 5

(٣) انظر فى عرض هذا الراى :
J.M. Aussel, Le concept de responsabilité pénale, ibid, P. 99 ; J. Borricand, Droit pénal, Paris, Masson, 1973, P. 140

(٤) انظر فى عرض هذا الراى : J.M. Aussel, ibid, P. 99 et 100

(٥) من انصار هذا الراى فى الفقه الفرنسى كل من الأستاذ « اوسيل » .

=

ويفضل بعضهم اعتبارها أهلية لتحمل العقوبة والاستفادة منها وقت الحكم ، بغض النظر عن كون المجرم حرا أم لا وقت ارتكابه الفعل الاجرامى [١] .

ويذهب جانب آخر من الفقه إلى ان المسئولية الجنائية مصطلح عام يضم مفهومى الإثم والإسناد ، باعتبار ان تطبيق العقوبة على شخص يقتضى ارتكابه خطأ ، وتمتعه بملكات ذهنية طبيعية حال ارتكابه الفعل [٢] . ويعترض البعض على ذلك استنادا إلى انفكرة الإثم تختلف عن فكرة المسئولية رغم ما بينهما من ارتباط وثيق ، ويرى ان المسئولية الجنائية شرط أساسى للاثم . فالاثم يفترض المسئولية ، أما المسئولية فلا تفترض الإثم بالضرورة [٣] .

=

والأستاذ « بوريكان » . إذ يذهبان إلى ان الإسناد هو لب مفهوم المسئولية . فمرتكب الجريمة يعد مسئولا لأن الفعل يمكن ان يسند إليه . فاذا قامت الجريمة باركانها التقليدية فان القاضى لا يستطيع النطق بالجزاء إلا إذا قدر أن الشخص كانت لديه أهلية التمييز والاختيار ، وإلا فلن يمكن اسناد الجريمة إليه . وبالتالى لا يعد مسئولا عنها . انظر :

J.M. Aussel, ibid, P. 100 ; J. Borricand, ibid, P. 140

(١) من هذا الرأى :

R. Merle et A. Vitu, Traité de droit criminel, T. I, Paris, Ed. Cujas, 2e éd, 1973, P. 634

(٢) من هذا الرأى :

J. Pinatel, Responsabilité et criminologie, in «La responsabilité pénale», Travaux du colloque de philosophie pénale de Toulouse, ibid, P. 166 ; A.P. Gözübüyük, La responsabilité pénale : Son fondement philosophique et juridique dans les doctrines positivistes, Thèse, Lausanne, 1941, P. 115 et s

(٣) من هذا الرأى :

P. Jolidon, L'appréciation de la responsabilité pénale selon Le CPS. (Art, 10, 11), Thèse, Berne, 1956, P. 5 et 6 ; A. Von Overbeck, Les éléments de l'infraction, en particulier le problème de la responsabilité et de la culpabilité, Actes de la société Fribourgeoise de juristes, No. I, Fribourg, 1942, P. 26

وإزاء الغموض الذى يكتنف مصطلح المسئولية الجنائية يتعين بداءة تحديد معناه • وفى هذا الصدد يمكن القول مع الفقيه الانجليزى « فينير » أننا عندما نتحدث عن المسئولية فنحن نقصد وجوب تحمل الفرد تبعة أفعاله وفقا لمعيار أو نموذج معين للسلوك [١] • وفكرة تحمل الإنسان تبعة أفعاله ــ كما يقول « جارو » ــ فكرة قديمة قدم الإنسانية ، واعتبرت فى كافة الأزمنة والبقاع أساسا للالتزام باصلاح الضرر وتحمل العقوبة[٢] • فما دام نشاط الأفراد قد يسبب ضررا للغير ، فان القانون يجب ، متى سلم بأن كل فرد حر فى تصرفاته ، ان يقر بمسئوليته عما يسببه من أضرار للغير [٣] • ومن ثم « تعنى المسئولية ، وتصف بالتالى ، موقف الشخص الذى يمكن ان يطالب قانونا بتحمل تبعة نشاطه ، فيحاسب عنه، ويتحمل نتائجه ويصلحها » [٤] • وهو موقف يفترض الإسناد ، أى إمكان نسبة الفعل إلى مرتكبه [٥] • ومن ثم تصبح المسئولية هى الالتزام بتحمل تبعة الأفعال الاجرامية والخضوع بالتالى للجزاءات المقررة قانونا [٦] •

---

(١) H. Finer, Délimitation du rôle et analyse des effets du sens de la responsabilité dans la vie sociale et en particulier dans l'ordre économique, in «Le sens de la responsabilité dans la vie sociale», Paris, Sirey, 1938, P. 251

(٢) R. Garraud, Traité théorique et pratique du droit pénal français, T. I, Paris, Sirey, 3e éd, 1913, P. 557

(٣) Colin et Henri Capitant, Traité de droit civil, T. 1, Paris, Dalloz, 1957, P .79

(٤) P. Jolidon, L'appréciation.., ibid, P. 7

(٥) J. Imbert, Préface à l'ouvrage de Mme Arlette Lebigre : «Quelques aspects de la responsabilité pénale en droit romain classique», Paris, PUF, 1967, P. VII ; J. Ortolan, Eléments de droit pénal, T. 1, Paris, Plon, 5e éd, 1886, P. 102 ; R. Le Senne, Traité de morale générale, Paris, PUF, 1942, P. 57

(٦) J.M. Aussel, Le concept.., ibid, P. 100

للمسئولية الجنائية تعريفات أخرى متعددة تختلف باختلاف الفقهاء :

=